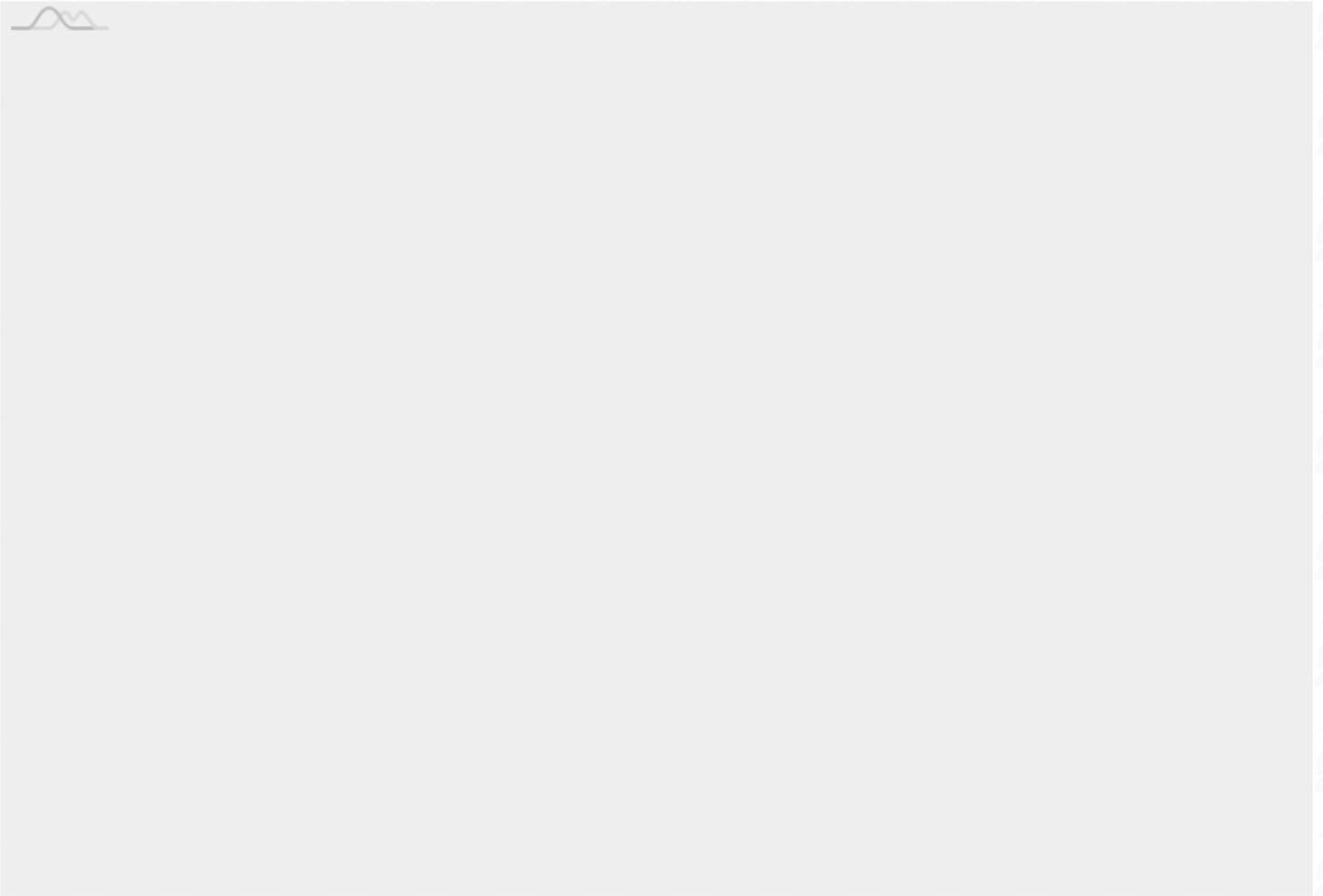


مؤشر

ترجمات





قبرص ميل: تطوير حقل أفروديت بات أقرب من أي وقت مضى

(اقتصادي . فوكس نيوز)

يبدو التقدم في تطوير حقل غاز أفروديت أقرب من أي وقت مضى، ويُنظر إلى مصر على أنها سوق رئيس لصادرات الغاز المحتملة من الحقل القبرصي. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر التوترات الجيوسياسية وجهود أمن الطاقة التركية على الوضع، وفق ما يخلص مقال نشرته صحيفة قبرص ميل.

نشرت صحيفة قبرص ميل مقالا للكاتب تشارلز إيناس تناول فيه اقتراب تطوير حقل غاز أفروديت والأفاق المستقبلية لهذا التطوير وتأثيره الإيجابي على تلبية الطلب المصري المتزايد على الغاز.

يستهل الكاتب مقاله بالقول إنه ورغم أن النتائج النهائية للتنقيب التقييمي الناجح في حقل الغاز أفروديت في وقت سابق من هذا العام لم يُعلن عنها رسميًا بعد، يبدو أن تطوير حقل أفروديت يقترب أكثر فأكثر. على الأقل كان هذا انعكاسًا لما قاله مايك ويرث، الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون، للمحللين في نهاية الأسبوع الماضي.

وفي حديثه خلال بث نتائج شيفرون للربع الثاني من عام 2023 عبر الإنترنت، أكد رئيس شيفرون أن «تقييمنا لأفروديت في قبرص حقق توقعاتنا بشكل جيد».

وتلفت الصحيفة إلى أنه ولأول مرة منذ عام 2013، عندما لم تتحقق خطط السياسيين لتطوير أفروديت لصادرات الغاز الطبيعي المسال، كان هذا حديثًا جادًا، وجاءت هذه المرة من الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون وليس من السياسيين.

خطط أفروديت

وبحسب الصحيفة القبرصية، فمن المتوقع صدور إعلان رسمي عن نتائج حفر التقييم بحلول نهاية أغسطس، لكن لدى شيفرون كل الأسباب لتكون سعيدة. وقدرت مصادر غير مؤكدة احتياطات أفروديت المحدثه من الغاز بنسبة 15%.

في مايو، قدمت شركة نيوميدي نيابة عن شركائها شيفرون وشل خطة تطوير لتحصل على موافقة الحكومة. ويعتمد هذا على تصدير غاز أفروديت عن طريق خط أنابيب تحت سطح البحر إلى منشآت شل الحالية غير المستخدمة بشكل كافٍ بمشروع ويست دلتا ديب مارين في مصر للمعالجة والتصدير إلى نظام الغاز المصري. ومن المتوقع أن يجري تسهيل بعض الغاز في منشآت شل في إدكو لصادرات الغاز الطبيعي المسال، والباقي مخصص للاستهلاك المحلي. ويُعد استخدام مرافق وست دلتا ديب مارين هو ما يجعل الخطة جذابة تجاريًا لشركة شيفرون وشركائها.

ومع ذلك، مع معالجة الغاز في مصر، فإنه يحول دون إرسال الغاز غير المعالج إلى قبرص. وهو يمثل تحديًا تقنيًا ومكلفًا.

يزيد هذا التطور من الضغط على قبرص للتوصل إلى اتفاق بشأن نزاع توحيد إنتاج الغاز المستمر مع إسرائيل.

من المفهوم أن شركة إيني ربما تدرس خطة مماثلة تتضمن إرسال الغاز من اكتشافاتها في قبرص (الكتلة 6)

للمعالجة في منشآت حقل ظهر غير المستغلة، للتصدير إلى مصر.

حاجة مصر الماسة لمزيد من الغاز

وتلقت الصحيفة إلى أن مصر، وبدون أي اكتشافات مهمة جديدة، شهدت على مدى السنوات القليلة الماضية انخفاضاً مطرداً في إنتاجها من الغاز الطبيعي - مع استنفاد حقول الغاز - في وقت يتزايد فيه الطلب بسبب النمو السكاني السريع. وإلى جانب الوضع الاقتصادي المتدهور في مصر، تمثل هذه المشكلة تحدياً كبيراً.

وقد أدى ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة خلال أشهر الصيف، إذ تسببت موجة الحر في ارتفاع الطلب على التبريد إلى ذروته. ونتيجة للاضطرار إلى تحويل المزيد من الغاز لتوليد الطاقة، اضطرت مصر إلى وقف صادراتها المربحة من الغاز الطبيعي المسال ولن تتمكن من استئنافها حتى أكتوبر، على الرغم من زيادة واردات الغاز من إسرائيل.

كما أوضح موقع ميس (MEES)، انخفض إنتاج الغاز في مصر للشهر الثامن على التوالي في مايو، مشيراً إلى أنه انخفض إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات عند 5.84 مليار قدم مكعب في اليوم، أي حوالي 1.35 مليار قدم مكعب / يوم أقل من الذروة التي تحققت في سبتمبر 2021 والتي تبلغ 7.19 مليار قدم مكعب. ويرجع ذلك في الغالب إلى تعثر الإنتاج في حقل ظهر العملاق بسبب مشاكل تسلل المياه، حيث كان إنتاج الغاز في أبريل أقل بنحو 23% من الطاقة الإنتاجية للحقل البالغة 3.2 مليار قدم مكعب في اليوم.

ونوهت الصحيفة إلى أن شركة إيني شرعت في برنامج إصلاح وحفر لزيادة إنتاج حقل ظهر، ولكن بدون اكتشافات جديدة من المتوقع أن تستمر مشاكل الغاز في مصر.

تتخذ مصر إجراءات للحد من انقطاع التيار الكهربائي، بما في ذلك خفض إمدادات الغاز لمصانع الأسمدة بنسبة 20%. حتى أن شركة الكهرباء المصرية أصدرت تحذيراً للمواطنين، وحثتهم على تجنب استخدام المصاعد في أوقات محددة لأسباب تتعلق بالسلامة، الأمر الذي أثار الغضب، وكذلك ردود الفعل الساخرة. وقدم أحدهم جدولاً زمنياً يشبه جدول مواعيد القطار، ونصح المصريين بأنه «إذا فاتكم مصعد الساعة 12:50 مساءً، يمكنكم اللحاق بمصعد الساعة 1:10 مساءً».

في اجتماع عقد مؤخراً بين مسؤولي المخابرات المصرية ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، طلبت مصر من إسرائيل زيادة صادرات الغاز. وبسعر يقترب من 7.50 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، فإن هذا يُعد أمراً جذاباً للشركات المنتجة للغاز في إسرائيل. وتقوم شركة شيفرون بتوسيع الإنتاج في حقلي تمار وليفيثان لهذا الغرض.

وتستخدم إسرائيل صادرات الغاز الطبيعي لتعزيز وضعها الإقليمي. ويمكن أن يُفيد قبرص تنفيذ أمر مماثل. وستعزز هذه الصادرات علاقتها مع مصر، خاصة وأن البلاد في حاجة ماسة إلى المزيد من الغاز - بشرط ألا يؤثر وضعها الاقتصادي السيئ بالطبع على قدرتها على دفع ثمن هذا الغاز.

العامل التركي

وعلى رأس هذه التطورات، وحسب ما تضيف الصحيفة، فإن إعلان المدير العام التركي بالإنباء لقسم الطاقة بوزارة الطاقة التركية، بيرييس إكينشي، في يونيو خلال مؤتمر لأمن الطاقة في واشنطن، أن البلاد تخطط لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي «أرسل موجات صدمة عبر قطاعات الطاقة الإقليمية». استوردت تركيا حوالي 39% من استهلاكها للغاز لعام 2022 من روسيا، مما أثار مخاوف أمنية بشأن الإمدادات في البيئة الجيوسياسية الحالية

الناجمة عن حرب أوكرانيا. وهذا على الرغم من الإعلانات الأخيرة عن أن روسيا وتركيا تفكران في إنشاء مركز للغاز في تركيا.

تبحث تركيا في زيادة إنتاج الغاز المحلي، خاصة من اكتشافها الرئيس للغاز في حقل سكاريا في البحر الأسود، لكنها تدرس أيضاً فرصاً في بحر قزوين وشرق البحر المتوسط والعراق. ويمكن أن يكون لهذا تداعيات بعيدة المدى، «تمهيد الطريق لمناورات جيوسياسية مكثفة وتشكيل الديناميكيات المستقبلية لمشهد الطاقة الإقليمي».

من المتوقع أن يوفر حقل غاز سكاريا في نهاية المطاف ما يصل إلى 30% من احتياجات تركيا من الغاز، مما يساعد على خفض فاتورة استيراد الغاز التي تضاعفت العام الماضي إلى حوالي 100 مليار دولار بسبب أسعار الغاز المرتفعة للغاية.

تواصل تركيا أنشطة الحفر في البحر الأسود، ولكن أيضاً في مناطق أخرى. وشدد وزير الطاقة التركي، الب رسلان بيرقدار، على تكثيف العمليات في المناطق غير المستكشفة، وهو أمر يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية وسياسية.

تعمل تركيا أيضاً على زيادة مشاركتها مع الدول الأخرى المنتجة للغاز، مثل أذربيجان وحتى تركمانستان في بحر قزوين وإسرائيل في شرق المتوسط. وأثارت مساعي تركيا في شرق البحر المتوسط بالفعل توترات ونزاعات إقليمية، وقد تؤدي إلى تفاقم النزاعات والتوترات الجيوسياسية الحالية في المنطقة.

ويقول الكاتب في ختام مقاله: يبقى أن نرى كيف تتفاعل تركيا مع الخطط سريعة التشكل لتطوير وتصدير الغاز القبرصي إلى مصر. ودعونا نأمل أن تسلك تركيا الطريق البناء، خاصة في سياق الجهود المتجددة لإحياء حل مشكلة قبرص.

نيويورك تايمز: الفصول الدراسية العامة فارغة بينما يزداد المعلمون الخاصون ثراءً

(تعليم وجامعات . نيويورك تايمز)

في بلد تعوقه أزمة اقتصادية، غالباً ما تلجأ العائلات إلى مراكز التعليم الخاصة بدلاً من المدارس العامة بحثاً عن مستقبل أفضل لأبنائهم، وأحياناً يضحون بقوّة يومهم لدفع ثمن الدروس، بحسب ما يخلص تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً أعدته مدير مكتب الصحيفة الأمريكية في القاهرة فيفيان بي تسلّط فيه الضوء على ازدهار الدروس الخصوصية والمراكز التعليمية الخاصة في مصر في الوقت الذي يهجر فيه الطلاب المدارس العامة.

تبدأ الصحيفة تقريرها بمقابلة مع الطالبة نيرمين أبو زيد والتي بدت منشغلة للغاية عندما سُئلت عن شكل الفصول الدراسية في عامها الأخير في المدرسة الثانوية، وهي الفترة المصيرية التي يستعد فيها الطلاب في جميع أنحاء

البلاد للامتحانات الوطنية التي تحدد نوع حياتهم في مصر.

أجابت والدتها منال أبو زيد، 47 سنة: «لا نعرف في الواقع لأنها لم تذهب إلى المدرسة الثانوية».

نيرمين، 19 عاماً، ليست من النوع التي تتغيب عن فصولها الدراسية. ومنذ أن كانت طفلة تعيش في الأزقة المترية في حي ل الطبقة المتوسطة الدنيا في القاهرة، كانت مصممة، في المدرسة الإعدادية، على أن تصبح طبيبة قلب. لكن كليات الطب تقبل فقط الحاصلين على الدرجات العليا في الامتحانات الوطنية.

تخلت عن مدارس مصر المزدهمة والمكدسة والمفتقرة للتمويل في منتصف الطريق حتى المدرسة الإعدادية، وانضمت إلى ملايين الطلاب الآخرين الذين استبدلوا الدروس الخصوصية بالمدارس العامة، إذ يمكن للمعلمين أنفسهم امعلمين الذين يتقاضون رواتب قليلة للغاية في المدرسة مقابل عناء التدريس أن يكسبوا أضعاف رواتبهم اليومية في حصص التجهيز للامتحانات.

نشاط تجاري كبير

وتلفت الصحيفة إلى أن صناعة الدروس الخصوصية في مصر أصبحت نشاط تجاري كبير من خلال ملء الفراغ الذي تركته المدارس العامة، التي كانت ذات يوم حجر الأساس لتقدم الطبقة المتوسطة. ويقول المحللون إن سوء إدارة الحكومة للاقتصاد قلل من قوة الطبقة الوسطى في مصر، مما جر العائلات نحو الفقر ليس فقط من خلال الأزمات الاقتصادية المتكررة وخفض الدعم، ولكن بشكل متزايد من خلال تكلفة الخدمات التي تفترض أنها مجانية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

من خلال التوفيق بين زيادة السكان والاقتصاد الراكد ومشاريع البناء الباهظة، أنفقت مصر منذ فترة طويلة أقل بكثير من الحد الأدنى الدستوري البالغ 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، حتى مع ابتعاد الطلاب عن التصنيف التعليمي العالمي.

وتشير الصحيفة إلى أن مراكز الدروس الخصوصية الهادفة للربح هي المكان الذي تحاول فيه العائلات المصرية تجاوز تراجع بلادها. ويعتقد الكثيرون أن الدروس هي الطريقة الوحيدة لتأمين مستقبل أفضل لأبنائهم، حتى لو كان ذلك يعني التضحية باللحوم والفواكه والخضروات وسط تضخم بلغ 35 في المائة.

ضربت الأزمة الاقتصادية الحالية صناعة الاستيراد، والتي يعمل بها والد نيرمين. وقالت والدتها، ربة منزل، وهي تفكر في رسوم التدريس التي سيدفعونها إذا احتاجت نيرمين، التي فشلت في امتحانات العام الماضي، إلى محاولة ثالثة: «نحن في حالة سيئة للغاية. آمل أن لا نضطر إلى فعل هذا مرة أخرى».

قبل عامين، حاولت الحكومة المصرية إصلاح نظام الامتحانات لتعزيز إمكانات الفهم على الحفظ، وهو تحول يهدف إلى القضاء على الدروس الخصوصية، والتي يكون الحفظ فيها هو المهيمن. لكن المدارس ظلت تعاني من نقص حاد في التمويل، ولم يتضاءل الطلب على الدروس الخصوصية أبداً.

قال الرئيس عبد الفتاح السيسي العام الماضي إن مصر «ليس لديها القدرة المالية» على تعليم الطلاب تعليماً جيداً، رغم إصرار حكومته على أنها تلبّي الحد الأدنى الدستوري. وأضاف: «من أين سيأتي المال؟»

من الوالدين، حسبما تعلق الصحيفة. ويقدر الخبراء أن المصريين ينفقون مجتمعين أكثر من مرة ونصف ما تنفقه الحكومة على التعليم قبل الجامعي، أعلى بكثير مما تنفقه في البلدان الأخرى - وهو مبلغ «مذهل»، كما قالت

الباحثة هانيا صبحي، التي كتبت كتابًا عن التعليم المصري.

حلقة مفرغة

ويقول الخبراء إن الإنفاق الضعيف على التعليم خلق حلقة مفرغة، ذلك أن التدريس الخصوصي يؤدي إلى تفكيك التعليم العام، وسحب الطلاب في الصفوف العليا ومكافأة المعلمين على تكريس طاقاتهم في الدروس الخاصة بدلًا من الفصول الدراسية العامة، وفقًا للصحيفة.

الآباء، وليس الحكومة، هم من يدفعون الفاتورة.

وتوضح الدكتورة هانيا: «إنها حلقة ذاتية الاستدامة. إذا لم يأت أحد إلى المدرسة، فلن يكون لدى المعلمين حافز للتدريس».

منذ عقود، ربما كان استثمارًا سليمًا. فقد كانت الدرجات الجيدة في الامتحانات تضمن للأجيال الأكبر سنًا كلية جيدة ومن ثم وظيفة، عادةً وظيفة حكومية، والتي تضمن رواتب مستدامة ومعاشات تقاعدية ثابتة.

قال راجوي أسعد، الأستاذ بجامعة مينيستونا الذي يدرس سياسة التعليم والعمل المصرية، بدءًا من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي جعل التعليم متاحًا على نطاق واسع، كان الامتحان هو «الوسيلة الأساسية للحراك الاجتماعي».

ونوهت الصحيفة إلى أن الوظائف الحكومية باتت أقل وفرة هذه الأيام، لكن هيئة الامتحانات لا تزال باقية. لأسابيع قبل امتحانات هذا العام، كانت نرمين أبو زيد تدرس منذ لحظة استيقاظها حتى اللحظة التي لا تستطيع مقاومة النوم فيها وتخلد إلى السرير - وهو برنامج أخف من العام الماضي، عندما كانت تضطر للبقاء متيقظة عدة ليالي على التوالي قبل الاختبار الأول.

توقفت عن الدراسة فقط لتأدية الامتحانات التي استمرت من منتصف يونيو إلى منتصف يوليو. وتحدد النتائج ليس فقط ما إذا كانت تذهب إلى الكلية وأين تذهب، ولكن أيضًا ما يمكنها التخصص فيه (الطب للدرجات العليا، وتأتي الهندسة بعدها بخطوة، والقانون والأعمال والفنون في درجة دنيا) وإلى أي مدى يمكن لوالديها التشرف بها. ولن تجد عديدًا من الآباء المصريين من الطبقة المتوسطة يزوجون أبنائهم من شخص بدون شهادة.

ومع ذلك، على الرغم من كل الوقت والمال والجهد الذي يُبذل، فإن الامتحانات في نهاية المطاف تكون غير ذات صلة بالغالبية العظمى من المصريين. في هذه الأيام، يعمل عدد قليل من خريجي الجامعات في المجال الذي درسوا فيه، وينتهي الأمر بعدد منهم بدون وظائف رسمية على الإطلاق.

مؤهلات أخرى لسوق العمل

قال الدكتور أسعد إن الكثير من أرباب العمل يوظفون بناءً على العلاقات والطبقة الاجتماعية، ويسألون المتقدمين عن عضوية النوادي العائلية بدلًا من المؤهلات باعتبارها وسيلة لتصفية الكليات المتماثلة منخفضة الجودة. عادة ما يكسب خريجو الجامعات الذين ليس لديهم مثل هذه المؤهلات اللامنهجية لقمة عيشهم من أعمال مثل سائقي أوبر أو عمال بناء أو عمال نظافة.

وقال عاصم أشرف، 17 عامًا، خارج مركز أوكسفورد التعليمي في التجمع، إحدى ضواحي القاهرة، بعد ظهر أحد الأيام قبل أسابيع قليلة من امتحانات هذا العام: «يعتقد الناس أن مستقبلك يعتمد على ذلك. لكن دعني أخبرك،

90 بالمائة من الطلاب لن يجدوا وظيفة».

قبل أن يصبح التدريس الخصوصي شائعاً في التسعينيات، كان معظم الطلاب الذين يلجأون للدروس الخصوصية يرون مدرسهم بعد المدرسة، و فقط للمواد التي يحتاجون فيها إلى مساعدة إضافية. ولكن مع ارتفاع عدد السكان وضعف الإنفاق، أضحت المدارس العامة مكتظة ومكدسة لدرجة أن الطلاب اضطروا إلى الحضور في فترات مختلفة، وانهارت المباني من نقص الصيانة وقلص التضخم رواتب المعلمين المنخفضة بالفعل إلى رواتب متدنية. وعلى نحو متزايد، تحول الطلاب الذين يسعون للحصول على درجات عليا في الامتحانات إلى الدروس الخصوصية.

صناعة رائجة

وقالت الصحيفة إن صناعة الدروس الخصوصية أصبحت راسخة لدرجة أن الطلاب في المدارس الخاصة باهظة الثمن يتدفقون أيضاً على المراكز التعليمية.

ذاع صيت المعلمين من خلال التنبؤ بالأسئلة بدقة، سواء من خلال الخبرة أو عن طريق رشوة مسؤولين حكوميين في هذا الشأن. في هذه الأيام، يمكن للمعلم الشهير جذب 400 طالب أو أكثر لكل فصل، ويكسب المعلمون الأكثر رواجاً ما يكفي لامتلاك سيارة بورش.

قبل أن تثار قضية فيروس كورونا التعليم عبر الانترنت، غالباً ما كان يستأجر هؤلاء المعلمون المسارح أو المساجد أو القاعات لتستوعب جمهوراً كبيراً من الطلاب يُقدر بالآلاف لحصص المراجعات النهائية قبل الامتحان، كما قال ماجد حسني، أحد المدرسين المخضرمين في الصناعة الذي افتتح أحد المراكز التعليمية الأولى في القاهرة.

يقوم المعلمون الأكثر شعبية بغرس الحقائق والشخصيات في أذهان طلابهم من خلال النكات والأغاني التي يؤلفونها بأنفسهم. ويقوم آخرون ببناء علاماتهم التجارية باستخدام الكتب والدفاتر المنشورة بأسمائهم ووجوههم المزخرفة على كل صفحة. وعلى الفيسبوك، يتجادل معجبوهم بشدة حول أفضل المعلمين.

قالت هاجر جمال، 18 عاماً، التي درست بمركز أكسفورد ومركزين آخرين لانتقاء مجموعة من المعلمين من الدرجة الأولى: «أريد أن أصبح معلمة. إنها وظيفة يمكن أن تجلب الكثير من المال».

لا عجب إذن أن المراكز تتنافس لتوظيف كبار المعلمين. حتى الأطباء معروفون بالتحول إلى الدروس الخصوصية لكسب المزيد من المال، وفقاً للصحيفة.

المؤهل الوحيد المهم هو عدد الطلاب الذين يمكنهم جذبهم.

قال محمد جلال، 35 عاماً، مدرس الرياضيات في أكسفورد والذي يدرس أيضاً في مدرسة خاصة قريبة: «ما كنت سأصنعه في شهر في مدرستي، يمكنني صنعه في يوم واحد هنا. وليس المال فقط هو ما تحصل عليه، لكنك أيضاً تحصل على المكانة والاحترام».

في أحد فصول جلال هذا الربيع، قام اثنان من المساعدين بدوريات في قاعة المحاضرات في الطابق السفلي حيث كان يجلس حوالي 100 طالب.

قال جلال للطلاب من خلال ميكروفون، وهو يكتب المعادلات على السبورة البيضاء: «الرياضيات تتطلب التركيز

والنوم الكافي. السهر لوقت متأخر أمر سخيّف - لن يوفر لك ذلك بضعة أيام قبل الامتحان».

وبعد أن أضرّ التضخم بميزانيات العائلات هذا العام، سمح المركز لمزيد من الطلاب في فصله بالحضور مجانًا. ومع ذلك، استمر الآباء في دفع كل ما في وسعهم.

قالت زينب معوض، 18 سنة، طالبة في مدرسة عامة تحضر في مركز أكسفورد: «في بعض الأحيان، يعتمد ما نأكله اليوم على ما إذا كان لدي حصة غدًا، فإذا كان لدي حصتان في الغد، على سبيل المثال، فإننا نأكل الكشري اليوم»، في إشارة إلى أرخص الأطباق المصرية.

قالت إن المشقة، في نظر والديها، تستحق العناء: «إنهم لا يريدون أن يشعروا بالتقصير إذا لم أحصل على نتيجة جيدة».

في الليلة التي سبقت ظهور نتائج الامتحان هذا الأسبوع، لم يكد ينام والدا نيرمين. انطلقت نيرمين من غرفتها حوالي الساعة 5 صباحًا. وصرخت «أمي، لقد نجحت». لم تكن درجاتها قريبة من المستوى العالي بما يكفي لتلتحق بكلية الطب. لكن والدتها أطلقت الزغاريد فرحًا.